من الخيارات المتاحة لكل من الاسئلة التالية، اختر/اختاري الإجابة الصحيحة.

(1) أصبحت البنوك الإسلامية بديلاً منافساً للبنوك التجارية التقليدية في نظر المستثمر الأوروبي غير المسلم لأنها:

(أ) تعتمد على أدوات تمويلية أكثر مرونة من أدوات التمويل التقليدي الربوي.
(ب) لأنها تحرم أكل الربا، مما ينسجم مع الفلسفة اليونانية القديمة .
(ج) توفر خيارات للمعاملات المصرفية تنسجم وأحكام الشريعة الإسلامية.
(د) فلسفة التمويل لديها تقلل من تعرض النظام الاقتصادي للأزمات الائتمانية، وتقلل من خطورة تذبذب العوائد على الاستثمار.

(2) وفقاً لآراء الكينزيين في التضخم, فإن:

(أ) السياسة النقدية أقل خطورة في التسبب في التضخم في المدى البعيد.
(ب) السياسة المالية أقل خطورة في التسبب في التضخم في المدى البعيد.
(ج) لا يمكن للسياسة المالية التسبب في التضخم.
(د) لا يمكن للسياسة النقدية التسبب في التضخم.

(3) وفقا لنظام قاعدة الذهب، إذا كان اليورو يعادل في قيمته 0.40 غرام من الذهب و كان سعر صرف اليورو يساوي 5 ريالات. فكم غراماً من الذهب يساوي الريال الواحد؟

(أ) 0.08 غراماً.
(ب) 25 غراماً.
(ج) لا يمكن احتسابه في ظل البيانات المتوفرة.
(د) 0.56 غراماً.

(4) من الميزات الإيجابية لنظام قاعدة الصرف بالذهب ما يلي:

(أ) يكون البلد التابع مرهوناً ببقاء اتباع البلد المتبوع لنظام قاعدة الذهب.
(ب) قد تتسبب في قسط وافر من التبعية الاقتصادية.
(ج) قد يعيق استقلالية القرار السياسي في البلد التابع.
(د) اعتبر بديلاً جيداً للأنظمة النقدية لدى البلدان الفقيرة بالمخزون من الذهب.

(5) إذا علمت أن حقوق الملكية وصافي الأرباح لدى بنك ما هي 100 مليون دولار و 10 مليون دولار على التوالي، وأن اجمالي أصول البنك يساوي 2000 مليون دولار. فما قيمة مضاعف حقوق الملكية لهذا البنك؟

(أ) 20
(ب) 1
(ج) 5
(د) 10

(6) أيٌ مما يلي ليس بالضرورة من معايير نجاح البنوك التجارية:

(أ) حجم القروض.
(ب) الربحية.
(ج) استقرار السيولة.
(د) جودة التسويق.

(7) إذا علمت أنه إذا قام شخص ما بإيداع 65000 ريالاً في البنك وكان الحد الأقصى الذي يسمح للبنك إقراضه من هذه الوديعة هو 60450 ريالاً، فأننا نستنتج أن الاحتياطي القانوني في هذا النظام المصرفي هو:

(أ) 11%
(ب) 9%
(ج) 5%
(د) 7%

(8) يمكن للسياسة النقدية أن تتضمن كل الاجراءات التالية، ما عدا:
(أ) تخفيض سعر إعادة الخصم.
(ب) زيادة الإنفاق العام.
(ج) زيادة الاحتياطي الإلزامي.
(د) الشروع بعمليات السوق المفتوحة.

(9) الملاءة المالية للبنك تصف:
(أ) حجم ودائع البنك.
(ب) قدرة موجودات البنك على تغطية مطلوباته.
(ج) قدرة البنك على تسييل أصوله.
(د) سرعة البنك في تحصيل الديون المستحقة.

(10) وفقاً للنظرية الكلاسيكية للطلب على النقود فإن:
(أ) زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأجل القصير.
(ب) زيادة عرض النقد ليس لها أي تأثير على الاقتصاد في الأجل القصير.
(ج) زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود ي الأجل القصير.
(د) زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي في الأجل القصير.

(11) تتجنب أغلب البنوك الإسلامية تمويل المضاربة للأسباب التالية، باستثناء ما يلي:
(أ) لأنه تنطوي عليها تكاليف أعلى في تقييم درجة مخاطرة المضارب.
(ب) لأن المضاربة عالية المخاطر بالمقارنة مع صيغ البيوع.
(ج) لأن الأرباح التي تحققها عقود المضاربة تكون دائماً قليلة بالمقارنة مع صيغ التمويل الأخرى.
(د) لأنها من صيغ المشاركات التي تدفع البنك نحو مجالات ليست في جوهرها عمليات وساطة مالية.

(12) اتفقت نظرية تفضيل السيولة والنظرية الكمية الكلاسيكية للنقود في أن:
(أ) زيادة عرض النقد تؤدي إلى التضخم.
(ب) سرعة دوران النقود ليست ثابتة في المدى القصير.
(ج) الطلب على النقود لا يعتمد على مستوى الدخل.
(د) النقود تطلب لغايات المبادلات.

(13) وفقاً لوجهة نظر النقديين في التضخم, فإنه:
(أ) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى القصير.
(ب) ليس للتوسع النقدي آثاراً في المدى البعيد سوى آثار تضخمية.
(ج) لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتوسع النقدي في المدى القصير.
(د) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى البعيد.

(14) من مساوئ المرابحة البسيطة من وجهة نظر البنك الإسلامي أنها قد:
(أ) لا تحقق الأرباح المرجوة.
(ب) المخاطرة التي تنطوي عليها دائماً مرتفعة.
(ج) تقلل من دور البنك الإسلامي في التنمية الاقتصادية.
(د) تتطلب من البنك القيام بأعمال تخرجه عن دور الوساطة المالية.

(15) من أهم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
(أ) أهملت دور سعر الفائدة في الطلب على النقود وبالتالي أثره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة.
(ب) افترضت دوام التوظيف الكامل في الأجل القصير.
(ج) افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود ومستوى الأسعار.
(د) افترضت ثبات الأجور.

(16) من مزايا قاعدة السبائك الذهبية على قاعدة المسكوكات الذهبية أن قاعدة السبائك:
(أ) ليس لها أية مزايا على قاعدة المسكوكات الذهبية.
(ب) حدت من الحاجة إلى غطاء كامل من الذهب للعملة.
(ج) حدت من حجم المضاربات على الذهب.
(د) حلت مشكلة ندرة الذهب.

(17) قيام البنوك الإسلامية بربط نسبة مرابحتها في صيغ البيوع بأسعار الفائدة الربوية رباً في ذاته. هذه العبارة:
(أ) خاطئة.
(ب) صحيحة.

(18) إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي 1525 مليون دولار، وكان مجموع الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي 60 مليون دولار، وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي 95 مليون دولار، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي:
(أ) 1585 مليون.
(ب) 1525 مليون.
(ج) 95 مليون.
(د) 1680 مليون.

(19) من أهم الانتقادات التي توجهت بها نظرية تفضيل السيولة إلى النظرية التقليدية لكمية النقود ما يلي:
(أ) الدخل الاسمي ليس ثابت في الأجل القصير.
(ب) الأسعار ليست ثابتة في الأجل القصير.
(ج) سرعة دوران النقود ليست ثابتة في الأجل القصير.
(د) كمية النقود ليست ثابتة في الأجل القصير.

(20) يقصد بقانون جريشام:
(أ) يجب استخدام الذهب فقط في سك العملات.
(ب) النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.
(ج) يجب استخدام المعادن الرخيصة فقط في سك النقود.
(د) النقود الجيدة تطرد النقود الرديئة من التداول.

(21) تعد تكلفة الفرصة البديلة لاحتفاظ البنك التجاري باحتياطيات كبيرة من النقد السائل ما يلي:
(أ) العوائد من الفائدة غير المتحققة نتيجة عدم إقراض تلك المبالغ.
(ب) ارتفاع مخاطر السيولة.
(ج) الفائدة التي تتقاضاها على تلك المبالغ.
(د) ارتفاع التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة السيولة.

(22) أي مما يلي ليس من مساوئ نظام المقايضة؟
(أ) لا تشجع على التخصص في الانتاج.
(ب) أنها غير كفؤة للتبادل.
(ج) تعيق النمو في عمليات التجارة.
(د) عرضة للتذبذبات في القوة الشرائية.

(23) تختل وظيفة النقود كمخزن للقيمة في ظل:
(أ) انخفاض معدلات الفائدة.
(ب) ارتفاع المستوى العام للأسعار.
(ج) ارتفاع معدلات البطالة.
(د) النمو الاقتصادي.

(24) **يقصد بعرض النقود:**
(أ) كمية النقود المودعة في النظام المصرفي في وقت معين.
(ب) كمية النقود عالية السيولة الموجودة في التداول في وقت معين.
(ج) كمية النقود المتاحة للاستخدام في اقتصاد ما في وقت معين.
(د) كمية النقود المتوفرة في خزائن البنك المركزي في وقت معين.

(25) **أي مما يلي يعد الميزة الأهم للاعتمادات المستندية؟**
(أ) قليلة التكلفة بالنسبة للعميل والبنك التجاري، وبالتالي تؤدي إلى تعظيم الأرباح.
(ب) من السهل إصدارها من قبل البنك.
(ج) تضفي جواً من الثقة جراء التبادل التجاري، مما ييسر سير التجارة الدولية.
(د) تكاد تخلو من المخاطرة.

(26) **المرابحة المركبة صيغة تمويلية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية لأنها:**
(أ) تحافظ على قيام البنك الإسلامي بدور الوسيط المالي.
(ب) شكل من أشكال المشاركات المختلف عليها شرعاً.
(ج) تزيد من حاجة البنك إلى كوادر خبيرة بظروف سوق السلع والخدمات غير المصرفية.
(د) لا تقلل من مخاطر عدم التأكد التي يتعرض لها البنك.

(27) **كل مما يلي يعد التزاماً على البنوك التجارية التقليدية باستثناء:**
(أ) رأس المال المدفوع.
(ب) الأرباح غير الموزعة.
(ج) الودائع.
(د) التسهيلات الائتمانية المباشرة.

(28) **بيع السلم هو:**
(أ) بيع عاجل بعاجل.
(ب) بيع لآجل بعاجل.
(ج) بيع آجل بآجل.
(د) بيع عاجل بآجل.

(29) **من أجل عدم الوقوع في مشكلة نقص السيولة، يجب على البنوك التجارية:**
(أ) التركيز على قبول الودائع لأجل.
(ب) الموازنة بين استحقاقات الودائع والقروض.
(ج) عدم منح قروض طويلة الأجل.
(د) عدم الافراط في فتح حسابات تحت الطلب.

(30) **في صيغة المضاربة, إذا كان البنك يقدم التمويل والمستثمر يقدم الخبرة:**
(أ) يسمى المستثمر "مضارِب" و البنك "رب الخبرة".
(ب) يسمى البنك "رب المال" والمستثمر "المضارب".
(ج) يسمى البنك "المضارب" والمستثمر "المضارب معه".
(د) يسمى البنك "مضارِب" والمستثمر "رب الخبرة".

(31) **لا تفضل البنوك التجارية التقليدية الافراط في منح القروض:**
(أ) طويلة الأجل.
(ب) متوسطة الأجل.
(ج) قصيرة ومتوسطة الأجل.
(د) قصيرة الأجل.

(32) أي مما يلي لا يعتبر من وظائف النقود:
(أ) نظام للمقايضة.
(ب) مخزن للقيمة.
(ج) وحدة قياس للقيمة.
(د) وسيلة للمبادلة.

(33) يمكن التعبير عن القاعدة النقدية MB بالمعادلة التالية:
(أ) C -R = MB
(ب) MB = R x C
(ج) MB = R / C
(د) MB = R + C

(34) يترتب على قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية:
(أ) ارتفاع في مستوى عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار.
(ب) انخفاض في مستوى عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.
(ج) ارتفاع في عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار.
(د) انخفاض في عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.

(35) يقصد بسرعة أو معدل دوران النقود:
(أ) عدد المرات التي يتم فيها إيداع وحدة النقد الوحدة في بنك تجاري خلال العام.
(ب) عدد المرات التي يتم فيها تداول وحدة النقد الواحدة في مبادلة السلع والخدمات المنتجة خلال العام.
(ج) عدد المرات التي يقوم فيها البنك المركزي بإصدار النقود خلال العام.
(د) عدد المرات التي تبادل الوحدة النقدية الواحدة مع عملات أجنبية خلال العام.

(36) تصدر البنوك خطابات الضمان من أجل:
(أ) ضمان تسديد فواتير الاستيراد بالنيابة عن عملائها.
(ب) ضمان التزام عملائها أمام جهة ثالثة بالقيام بما التزموا به.
(ج) ضمان الالتزام بما عليها من سحوبات لصالح عملائها.
(د) ضمان سلامة العملاء من الاحتيال.

(37) علماً بأن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 15% وأن البنوك تحتفظ بنسبة 2% من مجموع الودائع كاحتياطي اختياري زائد، وأن الأفراد يحتفظون بـ97% من ممتلكاتهم من النقود في البنوك؟ ما هي الزيادة المطلوبة في القاعدة النقدية، إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقد بمقدار 150 مليون ريالاً،
(أ) 53 مليون ريالاً.
(ب) 64 مليون ريالاً.
(ج) 42 مليون ريالاً.
(د) 31 مليون ريالاً.

(38) إحدى الدوافع التالية لا يعتبر دافعاً للطلب على النقود لدى نظرية تفضيل السيولة. ما هو؟
(أ) الاكتناز.
(ب) التحوُّط.
(ج) المعاملات.
(د) المضاربة.

(39) وفقاً لنظرية فريدمان الحديثة لكمية النقود يشتمل مفهوم دخل الفرد على كل مما يلي، ما عدا:
(أ) القيمة الحالية للدخول المستقبلية.
(ب) الدخل الجاري.
(ج) المدخرات.
(د) العائدات الضريبية.

(40) تكتب معادلة فيشر للتبادل على الصيغة:
(أ) MV = PY
(ب) MP = VY
(ج) M/P = V/Y
(د) M/P = PI

(41) في ظل نظام المقايضة, إذا كان عدد السلع في التبادل يساوي 83 فإن عدد الأسعار النسبية يساوي:
(أ) 3321
(ب) 3320
(ج) 3403
(د) 3445

(42) من مزايا السلم الموازي أنه:
(أ) يناسب جميع القطاعات الاقتصادية.
(ب) تنفيذه وإدارته أسهل من بيع السلم.
(ج) يقلل تعرض البنك إلى مخاطر التمويل.
(د) قليل التكلفة على البنك الممول.

(43) وفقاً للكلاسيك، فإن سرعة دوران النقود تعتمد على كل مما يلي باستثناء:
(أ) مستوى الثقة في الجهاز المصرفي .
(ب) مدى تطور نظام الدفوعات.
(ج) مدى انتشار البنوك وفروعها.
(د) سعر الفائدة.

(44) ما هي كمية النقود القصوى التي يمكن خلقها في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد وفيه نقد سائل بمقدار 25000 ريالاً، علماً بأن الأفراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقدٍ في ذلك البنك وأن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 8% ولا توجد هنالك تسربات أخرى؟
(أ) 225000 ريالاً.
(ب) 312500 ريالاً.
(ج) 200000 ريالاً.
(د) 287500 ريالاً.

(45) إن من الفروق الجوهرية بين النظرية الحديثة لكمية النقود لميلتون فريدمان و نظرية تفضيل السيولة لجون مينارد كينز هو:
(أ) تفسر الأولى الطلب على النقود بناءاً على الغايات من استخدام النقود, بينما تعتبر الثانية النقود شكلاً من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية.
(ب) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى فريدمان, بينما له دور جوهري لدى كينز.
ب و ج صحيحة
(ج) تفسر الثانية الطلب على النقود بناءاً على الغايات من استخدام النقود, بينما تعتبر الأولى النقود شكلاً من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية.
(د) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى كينز, بينما له دور جوهري لدى فريدمان.

(46) تحتفظ البنوك بالأرصدة لدى بنوكها المراسلة لغايات:
(أ) مقابلة طلبات التحويلات الخارجية.
(ب) التحوط.
(ج) تحقيق العوائد من الفوائد المدفوعة عليها.
(د) إدارة مخاطر السيولة.

(47) تسمى الوسائل و الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي والتي تمكنه من التأثير على كل من كمية عرض النقود و أسعار الفائدة و حجم الإئتمان بـ:
(أ) أدوات السياسة المالية.
(ب) أدوات السياسة الضريبية.
(ج) أدوات السياسة النقدية.
(د) أدوات السياسة التجارية.

(48) يعتمد الطلب على النقود لغايات المبادلات عند كينز على:
(أ) معدل الفائدة.
(ب) مستوى الدخل.
(ج) حجم التجارة الخارجية.
(د) معدل الادخار.

(49) في المرابحة البسيطة يقوم البنك الإسلامي بشراء بعض السلع ثم يعرضها للبيع بربح _____ يتفق عليه مع الطرف المشتري.
(أ) مجهول
(ب) أقل
(ج) معلوم
(د) أكبر

(50) ما هو اجمالي حجم الاقراض في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد وفيه نقد سائل بمقدار 57320 ريالاً، علماً بأن الأفراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقدٍ في ذلك البنك وأن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 7% وقام البنك بالاحتفاظ باحتياطي اختياري نسبته 3% من مجموع الودائع؟
(أ) 458560 ريالاً.
(ب) 761537 ريالاً.
(ج) 27237918 ريالاً.
(د) 1853346 ريالاً.

(51) من أهم الإضافات ومما خلص إليه باومول وتوبين في نظريتهما حول الطلب على النقود أن:
(أ) سعر الفائدة لا يؤثر في دافع المضاربة.
(ب) سعر الفائدة يؤثر في كل من دافع المضاربة والتحوط والمبادلات.
(ج) سعر الفائدة يؤثر في سرعة دوران النقود.
(د) سعر الفائدة متذبذب في الأجل القصير.

(52) الدافع للاحتفاظ بالنقود لدى أصحاب النظرية الكمية التقليدية للنقود:
(أ) المعاملات.
(ب) الاكتناز.
(ج) المضاربة.
(د) التحوُّط.

(53) من وظائف البنك المركزي كل مما يلي باستثناء:
(أ) إصدار العملة.
(ب) بنك البنوك.
(ج) الرقابة على سوق رأس المال.
(د) المقرض الأخير.

(54) تنشأ مخاطر السيولة من احتمال:
(أ) عدم إفراط البنك بالتوسع الائتماني.
(ب) وفاء المقترضين بالتزاماتهم في حينها.
(ج) استرجاع القروض في آجالها.
(د) تأخر أو عدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها.

(55) إذا علمت أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك ما هما 5 مليون ريالاً وأن أصول ذلك البنك تساوي 72 مليون ريالاً. فما قيمة حقوق الملكية ومضاعفها لهذا البنك على التولي؟
(أ) 144 مليون و 2.
(ب) 72 مليون و 1.
(ج) 144 مليون و 1.
(د) 72 مليون و 2.

وذج B

(56) تعرف البنوك التجارية بأنها:
(أ) مؤسسات نقدية هادفة إلى تحقيق الأرباح من خلال قيامها أساساً بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي.
(ب) مؤسسات مالية هادفة إلى تعظيم أرباحها من خلال قيامها أساساً بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات العجز المالي.
(ج) مؤسسات نقدية هادفة إلى الوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي.
(د) مؤسسات مالية هادفة إلى زيادة النشاط الاقتصادي وصولاً إلى التنمية المستدامة.

(57) أي من التالية تعتبر أداة انتقائية (غير كمية) للسياسة النقدية؟
(أ) عمليات السوق المفتوحة.
(ب) الاحتياطي القانوني.
(ج) سعر نافذة الإيداع.
(د) ترشيد الائتمان.

(58) وفقاً لنظرية فريدمان الحديثة، فإن دراسة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تعني ضمنياً:
(أ) دراسة البطالة.
(ب) دراسة الثروة.
(ج) دراسة التضخم.
(د) دراسة النمو.

(59) من أهم المميزات الاقتصادية على المستوى الكلي للتمويل الإسلامي أنه:
(أ) لا يحمل المستثمر مخاطر كبيرة.
(ب) يوزع الربح بشكل متساوي بين البنك والمستثمر.
(ج) يحمّل البنك الممول جزء من مخاطر الاستثمار المباشر، مما يؤدي الى حرصه في انتقاء ما يموله من مشاريع.
(د) لا يتأثر بالأزمات المالية الدولية.

(60) للنقود المعدنية الرمزية قيمة اسمية تتحدد:
(أ) في سوق الصرف الأجنبي.
(ب) بمدى تقبلها من قبل الجمهور.
(ج) بقانون إصدارها من قبل البنك المركزي.
(د) بالمادة المصنوعة منها.

(61) استناداً إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
(أ) تؤدي زيادة الضرائب إلى ارتفاع معدل البطالة.
(ب) تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار.
(ج) تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع سرعة دورانها في الأجل القصير.
(د) تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار.

(62) المجموعة النقدية M1 تحتوي على:
(أ) الذهب وحقوق السحب الخاصة.
(ب) الودائع الجارية والنقد السائل.
(ج) الودائع طويلة الأجل والادخارية.
(د) السندات والأوراق المالية.

(70) كل مما يلي يعد من وظائف البنوك التجارية ما عدا:
(أ) قبول الودائع.
(ب) خصم الأوراق التجارية.
(ج) تقديم التسهيلات الائتمانية.
(د) أدارة عرض النقد.

(63) عمليات السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي:
(أ) ببيع و شراء الأوراق المالية الحكومية.
(ب) بشراء للأوراق المالية الحكومية فقط.
(ج) بإدارة إصدار العملة المحلية.
(د) ببيع للأوراق المالية الحكومية فقط.

(64) وفق دافع المضاربة عند كينز فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى أن الأفراد يفضلون:
(أ) تحويل النقود المحلية إلى عملات اجنبية.
(ب) الاحتفاظ بالنقود.
(ج) تحويل النقود إلى ذهب و فضة.
(د) تحويل النقود إلى أصول مالية.

(65) تتضمن أشكال النظم النقدية كلاً مما يلي باستثناء:
(أ) النظام القانوني أو الورقي.
(ب) نظام قاعدة المعدنين.
(ج) نظلم المقايضة.
(د) النظام السلعي.

(66) أي من التالية ليس من مسببات التضخم المفرط (أو الجامح)؟
(أ) انخفاض القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
(ب) ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات النهائية.
(ج) تحكم الحكومة في أسعار السلع الاستهلاكية.
(د) ارتفاع عرض النقد.

(67) إذا احتاج البنك التجاري إلى إعادة خصم الأوراق التجارية فإنه يلجأ عادةً إلى:
(أ) البنوك الدولية.
(ب) البنوك الإسلامية.
(ج) البنوك المحلية.
(د) البنك المركزي.

(68) أحدى الإجابات التالية لا تعد توسعاً في السياسة النقدية:
(أ) فرض سقوف ائتمانية قطاعية.
(ب) شراء الأوراق المالية.
(ج) خفض سعر إعادة الخصم.
(د) خفض نسبة الاحتياطي الإجباري.

(69) إن ابتكار واستخدام النقود نتج عنه كل مما يلي ما عدا:
(أ) تسهيل عمليات التجارة.
(ب) انتهاء التعامل بنظام المقايضة تماماً.
(ج) تشجيع التخصص في الإنتاج.
(د) تحقيق العدالة في عمليات المبادلة.

(70) كل مما يلي يعد من وظائف البنوك التجارية ما عدا:
(أ) قبول الودائع.
(ب) خصم الأوراق التجارية.
(ج) تقديم التسهيلات الائتمانية.
(د) أدارة عرض النقد.

مع التمنيات الطيبة بالتوفيق

هذي الاجوبة ان شاء الله متأكد منها

اللي فيها شكوك ما حليتها وهي تقريبا سؤالين

بالتوفيق للجميع .. ابو دالين